

## مقدمة التقرير السنوي ٢٠٢٠

قام قطاع النقل البحري بإصدار التقرير السنوي عن عام ٢٠٢٠ (إصدار مارس ٢٠٢١) في ظل ظروف استثنائية، حيث تعرض العالم لجائحة كورونا، فمنذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً في شهر مارس من عام ٢٠٢٠ أن فيروس كورونا قد تحول إلى جائحة عالمية، ومن ثم أصبح هذا الوباء يمثل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وألقت هذه الجائحة بظلالها على مختلف أنشطة النقل البحري وكافة الأنشطة التجارية والصناعية.

على الرغم من ذلك فإن صناعة النقل البحري كانت من أكثر القطاعات التي حافظت على تماسكها واستمراريتها، حيث أن النقل البحري يمثل أكثر من ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية، والذي قام بدوره في نقل السلع والبضائع الاستراتيجية والحيوية اللازمة لحياة الإنسان في كافة أنحاء العالم.

فقد تأثرت سلباً جميع أنشطة النقل البحري محلياً وعالمياً نتيجة هذه الجائحة وخاصة نشاط حركة البضائع والركاب، فسجلت معظم الموانئ البحرية المصرية مؤشرات منخفضة مقارنة بالأعوام السابقة فيما عدا إجمالي حركة تداول الحاويات الذي سجل ٧,٦ مليون حاوية مكافئة بزيادة قدرها ٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي سجل ٧,٢ مليون حاوية مكافئة نتيجة زيادة حركة الترانزيت بميناء شرق بورسعيد.

يحتوي التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ على ثلاثة أبواب، يتناول الباب الأول أهم إنجازات قطاع النقل البحري والهيئات التابعة لوزارة النقل، والباب الثاني ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يعرض القسم الأول إجماليات نشاط حركة النقل البحري المصري على مستوى القطر المصري، وكذا موقف الأسطول التجاري البحري المصري والجوازات البحرية السارية، بينما يتناول القسم الثاني هذه الإجماليات على مستوى هيئات الموانئ، أما القسم الثالث أكثر تفصيلاً فيتناول إجماليات نشاط حركة الموانئ (كل ميناء على حده)، ونختتم التقرير بالباب الثالث حيث يتم إلقاء الضوء على أهم الفرص الإستثمارية بالموانئ البحرية المصرية التابعة لوزارة النقل.